تحريض صهيوني ضدّ مُحللة سياسية ألمانية لدعمها الحق الفلسطيني

بين جماعات حقوق الإنسان والسلطات..

معركة حول قانون مناهض للمقاطعة في بريطانيا

الوفاق/ وكالات

عقب بيان ائتلافي أصدره مجلس السلم والأمن، إلى جانب ٧٠ منظمة مجتمع مدني، والنقابات العمّالية والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الحكومية والدينية والعدالة المناخية وجماعات حقوق الإنسان في بريطانيا، دعا فيه النواب إلى رفض قانون مناهضة المقاطعة، ندّد عددٌ من النواب البريطانيين بمشروع القانون ، لمخالفته للقانون الدولي، وكبحه لحرية التعبير، محذرين من خطورته المستقبلية وعمق تأثيره السلبي على صعيد الدول لا سيما في بريطانيا، جاء ذلك وسط تهديد ٥٠ نائبًا بمحاربة القانون.وكان قد جاء في البيان الإئتلافي الذي أصدره مجلس السلم والأمن، أن القانون الذي تحاول السلطات تبنّيه "سيضيّق على مجموعة واسعة من الحملات من أجل العدالة، ويقوّض الديمقراطية المحلية، ويشكّل تهديدًا لحرية التعبير."

مخاطر القانون على الحريات

كما حذّر النشطاء البريطانيون من أن القانون سيمنع السلطات المحلية والجامعات وبعض صناديق التقاعد من ممارسة السلطة التقديرية الأخلاقية عند اتخاذ القرارات المالية، معتبرين أن اعتماده سيمنع الهيئات البريطانية العامة من اتخاذ خيارات الشراء أو الاستثمار التي تعبر عن عدم الرضا عن دولة أو حكومة معينة، أو الشركات التي لها صلات بها، كونهم سيواجهون خطر التحقيق وغرامات كبيرة. وعبّرت منظمات المجتمع المدني عن خشيتها من تقويض قانون المناهضة لحرية التعبير للمدافعين عن عن العدالة الاجتماعية والمناخية، مشيرين إلى تضمنه "بند الإسكات" الذي سيقيّد "حرية السلطات العامة في الدعوة إلى المقاطعة أو حتى التحدث عن المنع - منع جميع الخاضعين للقانون الجديد المقترح من التصريح بأنهم سيؤيدون اتخاذ موقف أخلاقي إذا كان ذلك مسموحًا به".

القانون الذي تحاول السلطات تبنّيه سيضيّق على مجموعة واسعة من الحملات من أجل العدالة، ويقوّض الديمقراطية

يُذكر أنه في ٣ يوليو الجاري، تمت القراءة الثانية لمشروع قانون "مناهضة المقاطعة" في البرلمان البريطاني، حيث تحدث نواب من المعارضة وحزب المحافظين الحاكم ضد مشروع القانون، مستشهدين بحملة المقاطعة ضد الفصل العنصري في جنوب إفريقيا في الثمانينيات، وقد أُقر مشروع القانون بأغلبية ٢٦٨ صوتًا مقابل ٧٠ صوتًا.

مظلّة حكومية للصهاينة

وكان وزير الخارجية البريطانية "مايكل جوف"، قد قدّم مشروع قانون يمنح كيان الاحتلال الحماية الخاصة ضد الهيئات العامة التي تسعى إلى اتخاذ موقف أخلاقي ضد الممارسات العنصرية والتمييزية بمقاطعة الاحتلال وسحب الاستثمارات منه وفرض العقوبات عليه.

الى ذلك، أكد المحامي البريطاني "ريتشارد هيرمر" على سوء صياغة مشروع قانون مناهضة المقاطعة، مشيرًا إلى "تأثيره الضار" على قدرة بريطانيا على حماية وتعزيز حقوق الإنسان في الخارج، منوهًا أن مشروع القانون "مُقلق للغاية" من منظور القانون المحلي والدولي. وأوضح هيرمر أن مشروع القانون يتعارض مع التزامات بريطانيا بموجب القانون الدولي، وأنه "سيخنق حرية التعبير في الداخل" بطريقة لا تتوافق مع الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، والتي كفلت حماية حرية التعبير "والحق في حرية اعتناق الآراء وتلقي ونقل المعلومات والأفكار دون تدخّل من السلطة العامة بغض النظر عن الحدود".

أهمية أنشطة المقاطعة

وأكد هيرمر على أهمية أنشطة المقاطعة والتدابير الاقتصادية الأخلاقية الأخرى، منوهًا إلى تأثيرها الإيجابي على تعزيز حقوق الإنسان على مستوى العالم. وبيّن هيرمر أن مشروع القانون يتعارض مع السياسة البريطانية المعلنة وموقف الحكومة القديم الذي يدعم "حل الدولتين".كما أوضح أن القانون يمنح كيان الاحتلال استثناءً تحدّه الحكومة عبر منعها لتحديد أي قرارات تتعلق بالأراضي الفلسطينية المحتلة أو مرتفعات الجولان المحتلة، وذلك لاختراق هذه القرارات للقانون الدولي الذي يعدّ المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية المحتلة غير قانونية. وفي إطار ذلك، قال هيرمر: "تمنح إسرائيل حماية لا تمتد إلى أي من الدول الـ١٩٥ الأخرى، مما يعني أن بند الاستثناء في مشروع القانون من المرجح أن يتم تسليحه من قبل وزير الخارجية كأداة سياسية ضد أعداء الدولة البريطانية".
كما أشار إلى أن حظر السلطات المحلية لاتخاذ خطوات من شأنها أن تعزز تقرير المصير الفلسطيني داخل الأراضي المحتلة، يعد انتهاكًا للقانون الدولي.

الديمقراطية في بريطانيا على المحك

وشدّد هيرمر على خطورة الآثار المترتبة للمشروع وعمق الضرر الذي سيلحقه بـ "الديمقراطية المحلية في بريطانيا والتاريخ الداعم للحملات من أجل حقوق الإنسان العالمية، في ظل استخدام النفوذ الاقتصادي لتعزيزها، والامتثال للالتزام بموجب القانون الدولي". بدوره، عارض زعيم الحزب الديمقراطي الاجتماعي "كولوم ايستوود" مشروع قانون النشاط الاقتصادي وحظر الهيئات العامة للحكومة البريطانية من أنشطة المقاطعة، كما دعا إلى إلغائه. وقال ايستوود: "سيُزيل مشروع القانون هذا حرية التعبير والاحتجاج غير العنيف عندما يتعلق الأمر بمحاسبة البلدان الأخرى، وخاصة الأنظمة التي تضطهد مجتمعات الأقليات".كما أكد ايستوود على استمرار الحزب الديمقراطي الاجتماعي في الوقوف مع الشعب الفلسطيني المضطهد من قبل الاحتلال الإسرائيلي؛ من أجل عالم أكثر عدلًا ورحمة.

تحريض صهيوني

في ألمانيا تعرّضت الباحثة الألمانية "موريل أسبورج"، لتحريض صهيوني هذا الأسبوع على خلفية طرحها بضرورة تأييد الحق الفلسطيني، وفضح الممارسات الصهيونية المُمارسة ضد المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة. حيث أصدرت سفارة العدو الصهيوني في ألمانيا بيانًا انتقدت فيه أستاذة العلوم السياسية الألمانية "موريل أسبورج"، زاعمةً أن حديثها يأتي في إطار التحريض ضدّ "إسرائيل" وإضفاء الشرعية على التحركات الفلسطينية بحسب إدعائه، مشيرةً أن موقف أسبورج منحازًا للفلسطينيين وليس واقعًا لما يحدث في الشرق الأوسط. من جهته رفض المعهد الألماني للشؤون الدولية والأمنية الادعاءات الحالية والتشهير الشخصي من قبل الاحتلال، مشيرًا إلى أن "موريل أسبورج" هي خبيرة مشهود لها بالشرق الأوسط، كما أكد على دعمه لها دون تحفظ مضيفًا: نتوقع الاحترام والمجاملة في التعامل معها.

بعد تخفيض برامج المعونات..

السياسات الأوروبية تضع المهاجرين تحت رحمة الجوع

في أحد أفقر أحياء العاصمة اليونانية أثينا، اصطفت عشرات النساء المهاجرات والأطفال الصغار المحتاجين للحصول على تبرعات غذائية، وذلك بعد خفض البرامج اليونانية لمساعدة اللاجئين. وتواصل اليونان خفض الإعانات المقدمة لطالبي اللجوء واللاجئين وسط تشديد السياسات تجاه المهاجرين في أنحاء أوروبا، إذ تتوقف المساعدة المالية -البالغة بضع مئات من الدولارات شهريا- مع حصول طالب اللجوء على وضع لاجئ. وفي ديسمبر/ كانون الأول من العام الماضي، أوقفت أثينا برنامجا يموّله الاتحاد الأوروبي، كان يسدد بدل إيجار لعشرات آلاف اللاجئين على مرّ السنوات السبع الماضية. وقال وزير الهجرة آنذاك نوتيس ميتاراخي إن "البرنامج أنجز مهمته"، مضيفا أن "العدد القليل" من مقدمي الطلبات نُقلوا إلى مخيمات "عصرية". وفي الأشهر الـ١٨ الماضية، قدمت مجموعة إنترسوس الإنسانية مواد غذائية لأكثر من ٥ آلاف مهاجر ولاجئ.

معونات غذائية

من جهتها، تقول المشرفة على برنامج "طعام للجميع" ماتينا ستماتيادو إن

المستفيدين لاجئون وطالبو لجوء رُفضت طلباتهم، ومهاجرون من دون أوراق ثبوتية وآخرون قد يكون لديهم عمل أو يحصلون على "بدلات فقر". وخلال عام واحد فقط، ارتفع عدد المدرجين على قائمة الانتظار ٤ مرات وصولا إلى أكثر من ألفي شخص. وتعطى الأولوية في الحصول على صفة لاجئ لمقدمي طلبات يعانون من ضائقة شديدة، مثل الأمهات العازبات أو الأشخاص الذين يعانون مشكلات صحية خطيرة. وتوضح ستماتيادو أن "اليونان لا تزال تعتبر نفسها بلد عبور. لكن العديد من اللاجئين يعيشون هنا منذ عدة سنوات ويريدون الاندماج"، واستدركت بقولها إن "الحكومة فشلت في تطبيق سياسات فاعلة لهذا الغرض".

أغلب من يتلقون مساعدات من منظمات إغاثية في اليونان يعتبرون ضمن فئات المعرّضين لانعدام شديد في الأمن الغذائي

خطر الجوع

ويقدّر المدير العام لبرنامج إنترسوس فرع اليونان أبوستولوس فيزيس أن قرابة ١٥ ألف لاجئ في أثينا غير قادرين على الوصول إلى وجبات يومية كاملة، وقال "عند الجوع لا يمكن البحث عن عمل أو الاهتمام بالإجراءات القانونية أو الصحة".
ويتابع فيزيس في وضع كهذا "كي تحصل على المال يجب أن تكون مستعدا التعريض نفسك للخطر والقيام بأنشطة غير قانونية والاستدانة دون القدرة على التسديد"، مؤكدا أن للجوع تداعيات خطيرة أيضا على النمو الجسدي والعقلي للأطفال. وتقول النيجرية سينتيا إفيوناندي (٣٠ عاما) "أحيانا لا يذهب أطفالي إلى المدرسة لأنهم متعبين بسبب الجوع". كما أن فهيمة الأفغانية العشرينية أصبحت في الشارع بسبب ذلك الإجراء، ووجدت نفسها خارج القانون وغير قادرة على الاستفادة من أي مساعدة حكومية، وقالت "أنا في وضع شاق إذ لا أحصل على مساعدة حكومية ولا يمكنني إيجاد عمل". ووفق معايير الأمم المتحدة، يعتبر ٦٠٪ من الذين يتلقون مساعدات من منظمات إغاثية في اليونان ضمن فئات المعرضين لانعدام شديد في الأمن الغذائي.

لصلاته بمعارضين ومهاجمته الحكومة..

طالبان تنوي مُحاكمة صحافي فرنسي- أفغاني

صرّح مسؤول في حركة طالبان: إنّ الصحافي الفرنسي الأفغاني مرتضى بهبودي المعتقل منذ ٧ كانون الثاني/يناير في أفغانستان سيُحاكَم لصلاته بمعارضين لكن ليس بتهمة التجسّس.
وصرّح المتحدّث باسم الحركة ذبيح الله مجاهد في تقرير بُثّ الجمعة: إنّ الصحافي اعتُقِل بالفعل لكن ليس بصفته صحافيا، لكن لأنّ له علاقات مباشرة مع معارضين لنظامنا. وأضاف: لقد ثبُتت كلّ صلاته، ولدينا وثائق. كانت لديه صلات مباشرة بمن يريدون الحرب والنزاع في أفغانستان لقد دعم هذه الجماعات. وقد اعتُقِل بسبب ذلك.
يتحدّر بهبودي (٢٨ عاما) من أفغانستان لكنّه لجأ إلى فرنسا. وقد عاد إلى بلاده في الخامس من كانون الثاني/يناير لإعداد تقرير، واعتُقِل في السابع من الشهر نفسه بينما كان ينتظر الحصول على أوراق اعتماده بصفته صحافيا.
وتعاون بهبودي مع عدد كبير من وسائل الإعلام الفرنسيّة، بينها مجموعة فرانس تلفزيون و"تي في ٥ موند" و"آرتي" و"راديو فرانس" و"ميديابار" و"ليبيراسيون" و"لاكروا". وأكّد المتحدّث باسم طالبان أنّ الصحافي بخير، مشيرا إلى أنّ التحقيق يتواصل. وقال: يمكن أن يمثل أمام القضاء الذي سيبتّ في قضيّته. ولدى سؤاله عن فرضيّة أن يكون الصحافي متّهما بالتجسّس، أجاب كلا، كانت له علاقات بمجموعات لها أنشطة خصوصا في بانشير (وادٍ يقع على بُعد ٨٠ كيلومترا إلى شمال كابول)، وفي أماكن أخرى، وهو ما يؤدّي إلى انعدام الأمن.

كلّ شيء سيتمّ وفقا للقانون

وأوضح المتحدّث باسم طالبان أنّ قضيّة الصحافي ليست معقّدة جدا. قد يُحكم عليه بالسجن لن يحدث له أي شيء خطير، كلّ شيء سيتمّ وفقا للقانون. إذا أزيل اللبس، ستسير الأمور بسرعة، ينبغي أن لا يُحكم عليه بأكثر من بضعة أشهر في السجن. وكانت منظّمة "مراسلون بلا حدود" غير الحكوميّة و١٤ وسيلة إعلاميّة قد دعت في نداء مشترك في شباط/فبراير إلى إطلاق سراح الصحافي.

أخبار قصيرة

باريس تتملّص من بيان أممي يتّهمها بالتمييز العنصري

اعترضت فرنسا على إعلان لجنة الأمم المتحدة لمكافحة التمييز العنصري "المبالغ فيه"، والذي يتهم الشرطة الفرنسية بالتمييز العنصري، والاستخدام المفرط للقوة ضد المحتجين. وقالت الخارجية الفرنسية في بيان لها السبت: إن "أي اتهام بالعنصرية أو التمييز الممنهج من قبل السلطات في فرنسا لا أساس له من الصحة".
وتابعت: سلطات الأمن في فرنسا تخضع لمستوى من الرقابة الداخلية والخارجية والقضائية كما في عدد قليل من البلدان".
وأضافت: "تكافح فرنسا وسلطاتها الأمنية بحزم ضد العنصرية وجميع أشكال التمييز، وتحترم التزاماتها الدولية ولاسيما الاتفاقية الدولية لمكافحة التمييز العنصري".

غروسي يزور سيئول لتهدئة مخاوفها من محطة فوكوشيما

التقى المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية مع وزير خارجية كوريا الجنوبية ومسؤول كبير في مجال السلامة النووية - السبت- في محاولة لطمأنة سول حيال خطة اليابان لتصريف المياه المعالجة من الإشعاع في محطة فوكوشيما التي ضربتها موجات تسونامي.
ووصل رافائيل غروسي إلى كوريا الجنوبية أمس الأول بعد اختتام زيارة إلى اليابان وافقت خلالها الوكالة الدولية للطاقة الذرية على خطة لتصريف المياه من محطة فوكوشيما النووية إلى المحيط.
وذكرت وسائل إعلام محلية أن محتجين كانوا في استقباله لدى وصوله إلى مطار جيمبو في سيئول.

بيلاروس: لن نستخدم السلاح النووي إلا في هذه الحالة

أكد مساعد وزير الدفاع البيلاروسي ليونيد كاسينسكي، أن بيلاروس لن تستخدم السلاح النووي الروسي المنشور على أراضيها إلا للدفاع عن النفس، وإن تعرضت لعدوان "الناتو".
ونقلت وكالة "بيلتا" عن كاسينسكي قوله: "لا يمكنني القول إلا شيء واحدا: لا يجب تحويل الأسلحة النووية التكتيكية الروسية على أراضي بلادنا إلى قصة ترعب العالم".
وأضاف أن الرئيس ألكسندر لوكاشينكو أعلن بوضوح أن مينسك "لن تستخدم هذه الأسلحة الرهيبة بقوتها التدميرية إلا إن تعرضت بيلاروس للعدوان".